Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 427، أغسطس 2018م، ذو القعدة/ ذو الحجة 1439هـ

التحرر هدف الشعب بعد 47 عاما من الاستقلال

منذ بدايات الازمة السياسية في البحرين ادرك شعبها ان عليه الاعتماد على الله اولا وعلى نفسه ثانيا. كما ادرك ان الغربيين لن يدعموا اية حركة سياسة تسعى لتحقيق الديمقراطية. فما يسمى "العالم الحر" انما ينطلق في تحركاته ومواقفه وسياساته بلحاظ المصالح الآنية، وتنقصه النظرة الاستراتيجية التي تتأسس على الممازجة بين المبدأ والمصلحة. في المشروع الاسلامي المؤسس على العقيدة يمثل التكليف الشرعي الدافع الاول لما يقوم به الانسان الملتزم. وفي الفلسفة الاسلامية المبدئية فان المصلحة تتحقق بأداء ذلك التكليف، وليس العكس، اي ان المصلحة لا تمثل في الاساس منطلق التكليف، بل هي نتيجة له. وفي غياب البعد الايماني فان المصلحة تصبح هي التي توجه السياسات والمواقف. ولذلك انطلق الشعب في الاربعين عاما الاخيرة مدفوعا بالواجب الديني الذي يمثل ارضية التكليف الشرعي. وحيث ان التصدي للظلم واجب شرعي، فقد تصدت الاجيال المتعاقبة لذلك الظلم بهدف تغييره، مع عدم وجود ضمانات بان ذلك سيتحقق. ويقول البعض ان عدم حتمية النصر تجعل المؤمن الصامد في موقع معنوي ارقى من غيره، لانه ليس مدفوعا في حركته بالرغبة في الاستفادة من النتائج "المحتومة".

وعلى مدى مائة عام من الحراك السياسي الرافض للهيمنة الخليفية على البلاد، تعاقبت الاجيال لحمل راية التغيير، وضرج الشهداء بالدماء، فيما اكتظت السجون بالمعتقلين من ابطال الامة والشعب. اما المنافي فهي الاخرى بقيت مفتوحة لاستقبال المناضلين الذين زلزلوا من ديارهم وابعدوا عنها. المناضلون البحرانين قضوا شطرا من حياتهم في المنافي ابتداء بالهند، مرورا بالعراق والشام ومصر، وصولا الى الجزر النائية في المحيط الاطلسي التي تسمى "جزيرة سانت هيلانة" التي استقبلت قادة انتفاضة الخمسينات بعد ان ابعدهم البريطانيون اليها.

كان البحرانيون يبحثون عن الحرية والاستقلال عندما نهضوا لمقارعة الاحتلال الاجنبي الذي وفر الدعم للعصابة الخليفية التي حكمت البلاد بالنار والحديد منذ ان دنست اقدامها ارض البحرين. وعلى مدى الحقب اللاحقة كان النضال سجالا لا يتوقف، وعنوانا لحياة شعب يتمرد على الموت. وقف هؤلاء البحرانيون ضد الانجليز في العشرينات، واستشهد العديد منهم امام مبنى البلدية في المنامة، كما انتفضوا ضد نظام "السخرة" وأشبعوا ضربا وتنكيلا. وتواصل نضالهم في العقود اللاحقة حتى وصلوا منتصف الستينات عندما شاركوا في الانتفاضة العارمة في 1965 التي هزت القوات البريطانية آنذاك. يومها جاء البريطانيون بشخصية مغمورة، فاصبح ايان هندرسون، الضابط الاستعماري الذي خدم في كينيا سابقا، الآمر والناهي الاول في ظل الحكم البريطاني. كان البريطانيون الرسميون في البحرين يدركون تفصيلات عمل هندرسون، وفقا لما جاء في تقارير وزارة الخارجية البريطانية المتعاقبة. ولذلك تحتوي وثائق الخارجية البريطانية الكثيرمن الاشارات (وبعضها تفصيلية) للدور الذي بدأ هندرسون بالقيام به بعد استقدامه الى البحرين. وتؤكد مراسلات السير أنثوني بارسونز، المعتمد السياسي في البحرين آنذاك، ذلك الدور الذي اتسم بالشدة مع المعارضين اليساريين. وتواصل ذلك الدور بعد الانسحاب البريطاني، حيث تم تدريب فريق شرس من الجلادين مارس أبشع اشكال المعاملة في السبعينات والثمانينات والتسعينات، حتى تقاعد هندرسون في العام 2000. لم يكن الهدف من ذلك التعامل حماية البحرين من اي اعتداء خارجي برغم توجيه الاتهامات المتكررة لمناضلي تلك الحقبة بانهم ينفذون اجندة سوفياتية في المنطقة. وبرغم التطلعات الوطنية الواسعة لمرحلة ما بعد الانسحاب

التتمة صفحة (8)

* اجريت يوم الثلاثاء 24 يوليو عملية جراحية لسماحة آية الله الشيخ عيسى احمد قاسم، ندعو الله ان يجعلها نهاية ما اصاب سماحته من ألام. وكان الشيخ قد نقل الى العاصمة البريطانية بعد ان تفاقمت آلامه ومتاعبه الصحية بعد اكثر من عامين من الحصار الظالم الذي فرضه الطاغية الخليفي على سماحته وعلى منطقة الدراز كلها. وخلال عامي الحصار تعذر حصول الشيخ على علاج طبي مناسب، بعد ان قرر الديكتاتور استخدام العلاج والدواء سلاحا ضد الاحرار. تصدق هذه الحقيقة على سماحة الشيخ عيسى وعلى السجناء السياسيين وفي مقدمتهم الاستاذان حسن مشيمع وعبد الوهاب حسن والدكتور عبد الجليل السنكيس، فجميعهم محروم من ذلك.

* لدى وصوله مطار لندن، كان سماحة الشيخ عيسى قاسم على موعد مع احبته وعشاقيه من ابناء البحرين، ولكن ظروف السفر ودخول العصابة الخليفية على الخط حال دون اللقاء المرتقب. مع ذلك سجل البحرانيون القاطنون في بريطانيا موقفا مشرفا بتجشمهم عناء الذهاب الى المطار وعقد النية لاستقبال الشيخ الكبير الذي بقي تحت الحصار الخليفي الغاشم اكثر من عامين حرم خلالهما من الحصول على العلاج والدواء المناسبين. مع ذلك أصرت قوى الظلام الخليفية الا ان تحرم اولئك المحبون شرف لقاء حبيبهم، فأخرجوه من بوابة مختلفة امعانا في الاضطهاد والتشويش والتضليل. مع ذلك كان الاهتمام من قبل البحرانيين واضحا بحضورهم نساء ورجالا واطفالا. فالشيخ ابو سامي يستحق ان تسرج الخيول لاستقباله.

* يوما بعد آخر تتوثق الادعاءات بوجود سياسة لدى العصابة الخليفية باستخدام العلاج والدواء سلاحا ضد المعارضين والقوى الثورية. فبالاضافة لحرمان سماحة الشيخ عيسى قاسم من ذلك على مدى عامين من الحصار، تؤكد المعلومات ان الاستاذ حسن مشيمع لم يسمح له بمراجعة طبيب اكثر من 14 شهرا، وان ادويته الضرورية لمنع عودة السرطان قد نفذت ولم يبق له سوى دواء واحد. ويتعرض الدكتور عبد الجليل السنكيس لمعاملة مماثلة بالاضافة للحرمان من الزيارات العائلية. وهناك عدد من المعتقلين والمعتقلات المحرومين من الرعاية الصحية والعلاج المناسبين.

* طالبت منظمة العفو الدولية بفتح تحقيق عاجل في دور الإمارات بتأسيس شبكاتِ تعذيبٍ في اليمن. وقالت المنظمة إن الأمم المتحدة معنيةٌ بالتحقيق الفوري في الاتهامات الموجهة إلى الإمارات بإنشاء سجونٍ سرية في عدن وحضرموت وارتكاب جرائم تعذيب بحق المعتقلين. وأضافت أن الإخفاء القسري والتعذيب من

تضامنا مع الاستاذ حسن مشيمع المحروم من العلاج والدواء اعتصم هؤلاء امام السفارة الخليفية في واشنطن مطالبين بعدم استخدام العناية الصحية سلاحا ضد المعارضين. كان ذلك في يوم الخميس 2 اغسطس. رفع المعتصمون صور الاستاذ حسن، وهتفوا ضد الاستبدد والظلم،

ADHRBVerified account @ADHRB 16h16 hours ago
Today, @ADHRB went to the @BahrainEmbDC to stand in solidarity with imprisoned #Bahrain political

ندوة برلمانية: التواطؤ البريطاني مع الخليفيين

عُقدت ندوة في العاصمة البريطانية يوم الأثنين 2 يوليو 2018 حول "التواطؤ البريطاني" بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب في البحرين، بمشاركة برلمانيين بريطانيين ونشطاء وضحايا من البحرين. الندوة التي نظمها "معهد البحرين للديمقراطية وحقوق الإنسان BIRD" بالتعاون مع حزب الأحرار البريطاني، برئاسة عضو البرلمان كارن لي، دعت إلى رفع مستوى الوعي حيال الاستعمال الشائع للتعذيب في البحرين، والمشاركة البريطانية في عمليات

وقف عدد من النشطاء امام السفارة الخليفية بواشنطن احتجاجا على استمرار

وقفة تضامنية في بيروت مع سجناء البحرين

نظم مركز البحرين لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى وقفة تضامنية مع معتقلي الرأي والنشطاء الحقوقيين في البحرين، ودعا المشاركون فيها إلى وقف الانتهاكات الممنهجة التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين. (شاهد الفيديو:

وشارك في الوقفة التي أُقيمت يوم الاثنين 2 يوليو 2018م في أحد فنادق العاصمة بيروت، ديفون كوني ممثلا عن منظمة العفو الدولية التي انتقدت أوضاع حقوق الإنسان في البحرين قائلة إن "أدنى حد من انتقاد السلطات بالمنامة يعرّض صاحبه لخطر السجن، وإن مَن يطلبُ من المنظمة دليلا على هذا يمْكنُه أن يراجع سجون البحرين، ويطّلع على ظروف الزج فيها بالمنتقِدين".

جلسة استماع بالكونغرس حول الانتخابات الخليفية

واشنطن – البحرين اليوم

شاركت منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" في جلسة استماع عُقدت في الكونغرس الأمريكي اليوم الثلاثاء 10 يوليو 2018م حول مدى حرية ونزاهة الانتخابات البرلمانية المرتقبة في البحرين.

وحضر الجلسة التي نظمتها لجنة لانتوس لحقوق الإنسان؛ جمع غفير من المهتمين والجمهور، حيث أكد المشاركون فيها بأن الانتخابات المقبلة "لن تكون حرة ونزيهة" بسبب الإجراءات القمعية التي تواصل السلطات في البحرين ممارستها بحق المعارضين والنشطاء.

وأوضح عضو الكونغرس الأمريكي جيم ماكفرين بأن هناك شكوكا حيال نزاهة الانتخابات في البحرين، مشيرا إلى حظر أحزاب المعارضة، ومنع أعضائها من الترشح فيها بصفتهم أفراداً.

وأشارت المداخلات في الجلسة إلى تعيين أعضاء مجلس الشورى من قبل الحاكم الخليفي حمد عيسى، في الوقت الذي كانت المعارضة تعمل على إجراء "إصلاح سياسي" منذ فترة طويلة، وهو ما ووجه بصدّ عنيف من السلطات في البحرين، بحسب إحدى المداخلات.

وأشارت مداخلات أخرى إلى أن انخفاض الضغط الدولي وعدم أداء الولايات المتحدة لدورها الضاغط، أدى إلى تصاعد القمع في البحرين، وعلى نحو خطير.

وفي هذا السياق، قال الباحث الأمريكي ستيف بندر seth binderبأن تمكين الولايات المتحدة للحكومة في البحرين للاستمرار في القمع؛ سيؤدي إلى "خلق فرص جديدة للمشاكل الأمنية، وللتهديدات التي من شأنها تهديد المصالح الدولية"، داعيا الإدارة الأمريكية إلى أن تهتم ببناء الديمقراطية في البحرين، وضمان حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم.

وأشار بندر إلى أن الكونغرس الأمريكي يمكن أن يلعب "دورا في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه البحرين، وذلك من خلال تعليق جميع عمليات تسليم الأسلحة، وإلى أن يقوم النظام في البحرين بإجراء إصلاحات سياسية حقيقية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان".

بدورها، أكدت منظمة "أمريكيون" في مداخلتها التي قدمها عضو المنظمة مايكل بين بأن الدعم الأمريكي كان له دوره الأساس في ارتفاع وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وأشار إلى استمرار إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في بيع الأسلحة إلى النظام في البحرين رغم هذه الانتهاكات.

وأوضح بين جانباً من هذه الانتهاكات التي تستهدف المجتمع المدني وإغلاق الفضاء السياسي واعتقال قادة المعارضة، إضافة إلى إغلاق المنابر والصحف غير الحكومية. ودعا باسم المنظمة إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، ورفع الحظر عن الجمعيات الساسية المنحلة، وذلك لإعطاء المصداقية والنزاهة في الانتخابات المقبلة، بحسب قوله.

وفيما يتعلق بالإجراءات التي يمكن أن يتخذها الكونغرس، لاحظ بين مشروع لجنة لانتوس، ومشروع Defending Freedoms، حيث يوفران لأعضاء الكونغرس طريقة للمشاركة في قضايا حقوق الإنسان في البحرين.

وتُعقد في وقت لاحق من هذا العام الانتخابات في البحرين وسط مواقف ثابتة للقوى الثورية المعارضة بمقاطعة هذه الانتخابات، مشيرة إلى "المفاصلة وعدم التعاطي مع كل مؤسسات ومشاريع النظام الخليفي لكونه غير شرعي".

تظاهرات تهتف باسم الشيخ عيسى واخرى تطالب برحيل الخليفيين

تظاهر أهالي بلدة الدراز يوم الجمعة 27 يوليو 2018 في محيط جامع الإمام الصادق بالبلدة، رافعين صور آية الله الشيخ عيسى قاسم الذي أجرى عملية جراحية ناجحة أول أمس في إحدى مستشفيات لندن، حيث نُقل إليها خلال هذا الشهر بعد تدهور وضعه الصحي نتيجة الحصار العسكري الذي فرضته القوات الخليفية على منزله في بلدة الدراز لأكثر من عامين. وهتف المتظاهرون بشعارات أكدت التمسك بالموقف الشعبي المتضامن مع الشيخ قاسم، كما هتفوا بالشعارات الثورية التي دعت إلى إسقاط النظام الخليفي، محملين إياه مسؤولية ما يتعرض له الشيخ قاسم من مخاطر على صحته. وقد اعتاد اهل الدراز منذ سفر الشيخ على التظاهر والاحتجاج دعما له.

إلى ذلك، خرج المواطنون في بلدة نويدرات في تظاهرة حملت شعار "وطن يقاوم الغزاة" مؤكدين رفضهم للوجود الخليفي في البحرين، ورفعوا الشعارات المعبرة عن مقاطعتهم لكل المشاريع الخليفية، كما جددوا تمسكهم بخيار المقاومة المشروعة في مواجهة الاحتلال الخليفي وجرائمه بحق الوجود الأصيل للمواطنين وهويتهم الدينية والتاريخية.

ومساء ألخميس 26 يوليو، شهدت بلدة الخارجية في منطقة سترة تظاهرة مركزية حملت كذلك شعار "وطن يقاوم الغزاة 3"، وهو عنوان الفعاليات التي ينظمها تيار الوفاء الإسلامي، للعام الثالث على التوالي، في ذكرى الاحتلال الخليفي للبحرين.

ورفع المتظاهرون هتافات دعت إلى رحيل العائلة الخليفية من البحرين، معبرين عن تحديهم للجرائم المختلفة التي ينفذها الخليفيون ضد أهالي السكان الأصليين. (شاهد الفيديو: من هنا)

كما شهدت بلدة الديه في الوقت نفسه مواجهات شديدة بين محتجين والقوات الخليفية المتمركزة على

منظمة "أمريكيون" تسرد قصة ضحية أخفي قسرا 25 يوما نال خلالها اصناف العذاب

واشنطن – البحرين اليوم

نشرت منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" حلقة جديدة من سلسلة "ملفات الضحايا"، ولكنها لأول مرة تضطر لحجب اسم الضحية بسبب "الخوف من الأعمال الانتقامية والمزيد من الإساءة التي قد يتعرض لها في السجن".

وقد نشرت المنظمة يوم الخميس 26 يوليو 2018 رسالة خطية من أحد ضحايا التعذيب في البحرين، وأخفت هويته، مع حذف بعض المعلومات التي قد تُرشد إلى تحديد الضحية.

وأوضحت الرسالة بأن الضحية تعرض للإخفاء القسري لمدة 25 يوما، تعرض خلالها لأشكال مختلفة من التعذيب، إلى أن أُضطر لتقديم اعتراف أُملي عليه من سلطات التحقيق. وقد خضع لمحاكمات جائرة، أُدين فيها وأُسقطت عنه الجنسية بناءا على تهم مزعومة بالانتماء إلى "منظمة إرهابية".

وكان ضباط يرتدون ملابس مدنية وقوات من شرطة الشغب؛ داهموا شقة الضحية، وألقوا القبض عليه دون أمر قضائي. وعندما سُئل عن سبب اعتقاله؛ قال الضباط له بأنه "لإجراء تحقيق روتيني، وسوف يُفرج عنه". ثم أُقتيد إلى سيارة الشرطة، حيث تعرض للضرب واللعن والشتم، وكان مكبّل اليدين، ومعصوب العينين طيلة فترة الاحتجاز، وإلى أن تم نقله إلى مركز احتجاز الحوض الجاف بعد 25 يوما. وكانت تُرفع عنه العصابة فقط في الليل وقت النوم، إلا أنه بقي مكبل اليدين طوال 25 يوما بالكامل.

وبشكل يومي، تم نقل الضحية بين إدارة البحث الجنائي، ومبنى رقم 15 في سجن جو (الذي يُشار إليه بمبنى الأكاديميين)، حيث تعرض هناك للاستجواب والتعذيب لمدة 25 يوما. وطوال فترة التحقيق، مُنع الضحية من الاتصال بمحاميه وتعرض للتعذيب الجسدي والنفسي الشديد، ولم يتمكن من التعرف على عناصر الجلادين الذين كانوا يعذبوبه بسبب تعصيب عينيه. وكل ما كان يعرفه أنهم كانوا يرتدون ملابس عادية.

وتعرض للضرب المبرح، وجُرّد من ملابسه، وتعرّض للوقوف والحرمان من النوم، وعُلّق على عمود من حديد بأصفاده. ورُكّز الضرب على أعضائه التناسلية وعلى رأسه. وعانى من الصدمات الكهربائية المتكررة على أعضائه التناسلية. وهُدد أيضاً باعتقال واغتصاب أمه وزوجته، فضلاً عن اعتقال أفراد عائلته. وأجبره أيضا المعذبون على شرب كميات كبيرة من الماء ومنعوه من استخدام الحمام. كما أجبروه على تدخين السجائر بسرعة حتى أصيب بالإغماء، ومنعوه من الصلاة، ولم يُسمح له بالاستحمام لمدة أسبوعين، رغم البصق والتبول عليه. وتم إكراهه على الاعتراف بجميع التهم المنسوبة إليه، رغم أنه يؤكد أن محتويات "اعترافه" غير صحيحة، وأنها مكتوبة بسبب "الخوف".

قال الضحية في الرسالة "أخبرتهم أنني سأعترف بما يريدون مني الاعتراف به.. لقد أملوا عليّ ما أرادوا مني، واعترفت خوفاً.."

وخلال إحدى الحالات أثناء التعذيب؛ كانت الضحية معلقا بأصفاد في يديه إلى قضبان حديد مثبتة على الحائط، وكان عارياً تماماً. كانت أصابع الضحية فقط تلامس الأرض. وقد تم تعليقه في هذا الوضع لعدة ساعات طوال تعرضه للضرب والصعق بالكهرباء والتهديد والإهانة. كان الضباط يدورون حوله ويبدأون في ضربه وركله على أجزاء مختلفة من جسده. ضربوه على رأسه بأشياء صلبة وناعمة، مما تسبب في تورم. كان الضباط يضربونه في الرأس حتى ينهار فاقداً للوعي. وفي أحيان أخرى، كان أحد الضباط يعتقله ويجعله يقف بينما يضربه في الوجه والخصيتين وأجزاء أخرى من جسده. كان الضباط يستخدمون أيديهم وغيرها من الأشياء التي لم يتمكن الضحية من التعرف عليها، لكنهم كانوا يعلمون أنها تسبب التورم. وبعد الضرب، كان الضباط يسخرون من الضحية ويضحكون عليه ويتركونه عاريا لساعات طويلة. كما عانى من الحرمان من النوم الذي استمر لمدة يومين إلى ثلاثة أيام في المرة الواحدة. كما مُنع من الجلوس لفترات طويلة من الزمن، وأجبر على الوقوف على قدم واحدة مع رفع ذراع واحدة.

ووصف الضحية تعذيبه بأنه "أشنع تعذيب وحشي"، وشعر بأنه "كما لو أن روحي مزقت من جسدي".

ونتيجة لتعذيبه، يعاني الضحية من مشاكل في مجرى البول مثل الانتفاخ، الألم المستمر، تبول الدم، وكذلك الألم في كليتيه وظهره. وتلقى العلاج في قسم جراحة المسالك البولية في مستشفى السلمانية ويتطلب تعيينات متابعة، والتي يتم تجاهلها من قبل سلطات السجن. أثناء التعذيب، كان يُعالج عن طريق الوريد في عدة مناسبات في عيادة سجن جو في محاولة لتخفيف الدم أثناء التبول. ومع ذلك، لم يكن هذا العلاج للتخفيف من معاناته، بل لإعادته إلى معذبيه والتأكد من أن استجوابهم الوحشي يمكن أن يستمر.

وبالإضافة إلى اعترافه الزائف بالإكراه، تعرض

الاستاذ مشيمع والرموز محرومون من العلاج والدواء والزيارات

هددت إدارة سجن جو المركزي في البحرين قيادات الثورة المعتقلين بأنها لن تسمح لعيادة السجن بصرف الأدوية في حال رفضوا الحضور إلى العيادة مقيّدين بالسلاسل.

ونقلت مصادر عائلية ان القيادي المعتقل الأستاذ حسن مشيمع تبلّغ من عيادة السجن "فرْض إجراء جديد يتم بموجبه منع صرْف أدوية منْ يمتنع عن حضور العيادة مقيّدا".

وأكدت المصادر بأن أغلب أدوية الأستاذ مشيمع – الذي يعاني من أمرض مزمنة – نفذت بالفعل، وأنه لا يملك غير نوع واحد فقط من أدوية السكري.

وفي حال تنفيذ التهديد فإن "الأستاذ سيُحرم من صرف أدويته التي حُرم فعلاً من صرفها، فضلا عن حرمانه من العلاج المناسب" وفق ما قال مصدر عائلي أوضحَ أيضا أن الأستاذ لم يُنقل إلى الفحص الدوري الخاص بمرض السرطان منذ شهر سبتمبر من العام 2016م.

يُشار إلى أن الأستاذ مشيمع – المحكوم بالسجن المؤبد بسبب مشاركته في قيادة ثورة 14 فبراير – لم يلتق بعائلته منذ شهر فبراير من العام الماضي، كما أن أغلب قيادات ورموز الثورة محرومون من الزيارات العائلية منذ فترة طويلة.ويرفض الأستاذ مشيمع الخضوع للأوامر التي تفرضها إدارة السجن بوضع القيود والسلاسل خلال التنقلات إلى العيادة والزيارات العائلية، معتبرا ذلك "إهانة"، كما أن هذا الإجراء "لا يتناسب مع ما يتطلبه توفير العلاج المناسب وخصوصا وهو في هذا العمر المتقدم".

وفي الأسبوع الماضي، قال الوزير البريطاني للشؤون الخارجية الستر بيرت بأن الحكومة البريطانية رفعت قضية الأستاذ مشيمع إلى "أعلى الجهات" في البحرين، وذلك في رد على سؤال برلماني مكتوب، إلا أن ناشطين شككوا في جدية الموقف البريطاني مشيرين إلى "الإجراءات

ندوة برلمانية في لندن حول "التواطؤ البريطاني" في انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين

عُقدت ندوة في العاصمة البريطانية يوم الأثنين 2 يوليو 2018 حول "التواطؤ البريطاني" بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب في البحرين، بمشاركة برلمانيين بريطانيين ونشطاء وضحايا من البحرين. الندوة التي نظمها "معهد البحرين للديمقراطية وحقوق الإنسان "BIRD بالتعاون مع حزب الأحرار البريطاني، برئاسة عضو البرلمان كارن لي، دعت إلى رفع مستوى الوعي حيال الاستعمال الشائع للتعذيب في البحرين، والمشاركة البريطانية في عمليات القمع الجارية في هذا البلد الخليجي.

وقد وقّع الحاضرون عريضة حثّت حكومة المملكة المتحدة على وقف تمويل المؤسسات الرسمية في البحرين المسؤولة عن التستر على التعذيب في البحرين.

وخلال النقاشات التي جرت خلال الندوة، انتهى المتحدثون إلى التأكيد على أن مسألة "حقوق الإنسان" تم استغلالها وفقا للمصالح البريطانية، في الوقت الذي أعطت لندن الأولوية للمصالح التجارية ومبيعات الأسلحة. كما توافق أغلب المتداخلون على غياب الضغوط من المجتمع الدولي لتحسين مناخ حقوق الإنسان في البحرين، وخاصة من جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة، في حين شدد المتحدثون على وجوب أن تتحرك المملكة المتحدة لتوظيف علاقتها مع النظام في البحرين للضغط عليه من أجل "دعم القانون الدولي، بدلا من مساعدتها في الهروب من المساءلة والتدقيق الدولي".

وقد ناقش عضو البرلمان كارين لي، واللورد سكرايفن، ما وصفوه بالتجاهل "الصارخ" من جانب الحكومة البريطانية للوضع السيء في البحرين.

ونقل اللورد سكرايفن تصريحا للوزير البريطاني أليستر بيرت خلال جلسة في مجلس العموم، وادعى فيه "زورا بأن ممارسة التعذيب من قبل المؤسسات في البحرين أصبحت من الماضي"، وأوضح اللورد سكرايفن بأن المؤسسات الدولية قدمت روايات مفصلة عن استمرار التعذيب وسوء معاملة السجناء السياسيين في البحرين، بما في ذلك الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي ومنظمة العفو الدولية.

ووصف اللورد سكرايفن ردود المسؤولين البريطانيين على الأسئلة البرلمانية بأنها تتم بشكل "آلي"، حيث يتم الإدعاء فيها بأنهم "يراقبون الوضع عن كثب"، و"الإحالة إلى هيئات الرقابة الرسمية في البحرين، والتي وصفتها لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بأنها غير فعالة وغير مستقلة".

وقدم سام جونسون هوك، مسؤول الشؤون القانونية والسياسات في منظمة "ريبريف" البريطانية المناهضة للإعدام، النتائج الرئيسية للتقرير المشترك الذي أعدته المنظمة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD)، بعنوان "تدريب المعذبين"، والذي كشف عن تورط المؤسسات الممولة من المملكة المتحدة في التعذيب وعقوبة الإعدام الجارية في البحرين. وتركزت المناقشة في التقرير على عدم الشفافية فيما يتعلق بـ 5 ملايين جنيه إسترليني من "المساعدة الفنية" التي قدمتها المملكة المتحدة للبحرين منذ عام 2012 ، فضلاً عن التدهور الكبير في أوضاع حقوق الإنسان منذ ذلك الحين.

وشارك في الندوة المدون وضحية التعذيب يوسف الجمري، وكان قد تعرّف مباشرة على وحشية جهاز الأمن الوطني في ميناء بمدينة المحرق (NSA)بعد استدعائه للتحقيق هناك. وهذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها الجمري عن إساءة معاملته منذ مغادرته البحرين قبل تسعة أشهر. فقد تم حرمان الجمري من جميع حقوقه الإنسانية الأساسية خلال فترة وجوده في جهاز الأمن الوطني. وتحدث عن تعصيب العينين، وتقييده، وضربه، وركله، والتهديد بالاغتصاب والقتل. وأحد محققيه هدد يوسف بنفس الإساءات التي واجهتها الناشطة في حقوق الإنسان ابتسام الصايغ. وسأله المحقق: "هل سمعت ما حدث لإبتسام؟"، وأضاف "إنها امرأة ، تخيل ما يمكن أن يحدث لك معتبراً أنك رجل".

وفي نهاية الندوة، ذكّرت الناشطة ليلي تشامبرلين، من معهد بيرد BIRD، بمجموعة المخاطر التي تتعرض لها المعتقلة السياسية في البحرين. ووضعت تفاصيل ما

أمراض مزمنة جسدية ونفسية تنتشر في السجون: قتل بطيء مبرمج

المنامة – البحرين اليوم

حذرت مصادر في البحرين من اتساع خطر إصابة المعتقلين في السجون الخليفية بالأمراض الخطيرة بسبب سوء الأوضاع داخل السجون، بما في ذلك الحرمان من الرعاية الصحية وعدم توفير الطعام والشراب المناسبين. وأشارت مصادر حقوقية وأخرى من داخل السجون بأنّ هناك العديد من حالات المرضى داخل السجون؛ تعاني من التدهور في أوضاعها الصحية، وبعضها وصل إلى "مراحل شديدة من الخطورة".

وأوضح مصدر متابع داخل السجن بأن هذه الأمراض المزمنة تتراوح بين الأمراض الجسمية والأمراض النفسية، وأغلبها ظهرت بسبب التعذيب والحبس الإنفرادي والحرمان من الطعام وسوء الوضع الصحي داخل مباني السجون، فضلا عن إهمال العلاج.

وذكر مصدر حقوقي – فضل عدم الكشف عن اسمه – بأن الحالات المعروفة بالإصابة بالسرطان مثلا – والتي أخذت ظهورها في التقارير الحقوقية والأعلامية العلنية – "تمثل نسبة بسيطة من أعداد الحالات المشابهة، والتي يعاني فيها أصحابها من أمراض مزمنة، وخطيرة"، وحذر المصدر من وقوع حالات وفاة بين أصحاب هذه الحالات سواء داخل السجن خلال فترة اعتقالها، أو بعد إخلاء سبيلها.

وأكد المصدر بأن السلطات الرسمية تتحمل مسؤولية مباشرة عن هذا الوضع "المأساوي"، وشدد على وجود "خلفية انتقامية ظاهرة في هذا الأمر"، ووصف ما يجري بأنه "تطبيق فعلي ومبرمج للقتل البطيء".

وقد استُشهد خلال العام 2017 اثنان على الأقل بسبب مضاعفات مرض السرطان الذي أُصيبا به خلال تعرضهما للتعذيب وسوء المعاملة داخل السجن، وهما الشهيدان حسين محمد حبيب ومنصور الشيخ إبراهيم المبارك من بلدة عالي.

وقبل أسبوعين، أُخلي سبيل الناشط علي قمبر بسبب تدهور وضعه الصحي نتيجة الإصابة بمرض السرطان، وقد بدا بعد إطلاق سراحه مرهقاً وعليه آثار المرض التي أثارت "الصدمة" لدى أقاربه وأهل بلدته نويدرات، حيث ظهر أثر المرض على وجهه وعينه، كما بدا جسمه ضعيف المناعة، وطُلب عدم تقبيله والإثقال عليه خلال الزيارات.

في هذا السياق أيضا، فقد تأكد إصابة المعتقل سيدكاظم سيدعباس بورم سرطاني خبيث، بحسب نتائج العينات الأخيرة. وعبرت عائلته عن الخشية من إهمال علاجه والإبقاء عليه داخل السجن بما فيه من ظروف سيئة، مشيرين إلى حالة المعتقل المريض بالسرطان (سرطان القولون) إلياس الملا، الذي بات "نموذجا لطبيعة التعامل الرسمي مع المعتقلين المرضى بأمراض خطيرة"، كما يقول أحد النشطاء الحقوقيين، حيث عانى من إهمال متعمّد في العلاج، حتى تدهور وضعه الصحي، وخصوصا مع إصرار السلطات على احتجازه في ظروف غير صحية، فضلا عن إخفاء المعلومات عن أهله بشأن وضعه الصحي.

وقد اضطرت عائلة الملا للجوء إلى "شرطة النجدة" كما قالت الناشطة الحقوقية ابتسام الصائغ، وذلك بعد أن "أُغلقت كل الأبواب، ولم تعد الشكاوى ذات جدوى بسبب حرمانه من الأدوية وسوء الأوضاع في السجن (مع تعطل المياه والتكييف)، ودون تمكينه من وجبته المخصصة من الطبيب المشرف على علاجه، والألم (الذي يعانيه) ويحرمه من النوم والراحة".

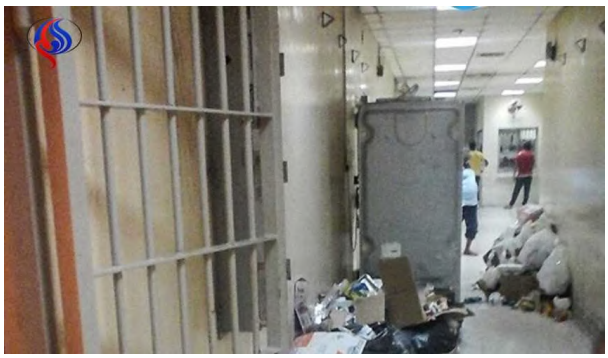

ودعت الصائغ إلى توجيه الاهتمام الجاد بحالات السرطان داخل السجون، وأن يتم العمل على

هموم ثلاثة تشغل المواطن البحراني هذه الايام

هموم الوطن كثيرة، وازدادت اضعافا في الاعوام الاخيرة بعدما اظهر المحتل الخليفي حقيقة نواياه تجاه السكان الاصليين (شيعة وسنة) وتجاه المحتل الاسرائيلي. هذه الهموم تضغط كثيرا على المواطن الذي بدأ يشعر بضغوط غير مسبوقة بصعوبات الوضع المالي الذي تعيشه البلاد وانعكاس ذلك على حياته اليومية. كما يزيد من هذه الضغوط جنوح العصابة الخليفية المجرمة للمزيد من القمع والاستبداد والاضطهاد، وانزلاقها في وحل العمالة للاجنبي على حساب الوطن وسيادته وامنه. في هذه الاجواء يجدر استعراض ثلاث قضايا لكل منها بعده في المنظور الوطني العام:

الاولى: سفر سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم الى بريطانيا لتلقي العلاج لمرض اكتشفه الاطباء مؤخرا. فهذا السفر ليس رحلة علاجية عادية لاسباب عديدة: اولها انها جاءت في وقت تعيش البلاد فيه توترات واضطرابات امنية شديدة يمارسها الاستبداد الخليفي على البلاد والعباد. ثانيها: ان الشيخ عيسى قائد تاريخي كبير تعرض للاضطهاد والحصار واستهداف الاتباع والتعرض لحملة اعلامية قبيحة تتسم بالبذاءة وانعدام الاخلاق. ثالثها: ان الشيخ عيسى كان محاصرا منذ اربعين شهرا في منزله اسقطت خلالها جنسيته البحرانية برغم اصالته وانتمائه التاريخي والثقافي للوطن، وبعد قتل خمسة من مساعديه في عدوان غاشم امر به الطاغية ونفذه الجلاوزة على منزل سماحة الشيخ. الرابعة: ان السفر يحمل في اجوائه وظروفه ملامح الابعاد القسري من البلاد، على غرار ما حدث قبل ستين عاما عندما قام الخليفيون والبريطانيون بنفي ثلاثة من قادة الانتفاضة الشعبية التي حدثت في منتصف الخمسينات ليمضوا اكثر من اربعة اعوام في جزيرة سانت هيلانة بالمحيط الاطلسي. الخامسة: ان هذا السفر سوف يستخدم للضغط والمساومة بهدف تصفية ثورة الشعب التي انطلقت في 14 فبراير 2011 والتي قصمت ظهر العصابة الخليفية المجرمة واظهرتها امام العالم في صور قبيحة من التعذيب والقتل والسلب واستهداف الاطفال والنساء. كما ان اساليب التعامل الخليفي مع رحلة الشيخ اوحت لذوي البصيرة وجود نية سوداء مسبقة لدى الطاغية وعصابته بجعلها دائمة. فقد اعطي سماحة الشيخ عيسى قاسم جواز سفر صالحا لعام واحد فقط بينما تصدر جوازات السفر العادية لتكون صالحة لعشرة اعوام. هذه العوامل مجتمعة جعلت سفر الشيخ عيسى قاسم مادة للغط والتكهن والتفكير في الاحتمال الاسوأ الذي يقضي بتحول سفر العلاج هذا الى نفي دائم. وفي ذلك استغلال بشع لحالة انسانية من قبل ديكتاتور عرف بنكث العهود والانقلاب على المواثيق.

الثانية: ان الديكتاتور يخطط لانتخابات صورية لمجلسه الشكلي في وقت لاحق من هذا العام في ظل اجواء من التوتر الامني والسياسي وبعد فشل التجربة الانتخابية التي حاول ترويجها كاصلاح سياسي. وقد اثبتت تجربة الاعوام الستة عشر الماضية ان الخليفيين اعداء تاريخيون للديمقراطية والشعب وحقوقه ويرفضون بشكل قاطع مبدأ الشراكة السياسية او التعددية او التداول على السلطة. وفي هذا الاطار تصاعدت الحملات الاعلامية ضد الاغلبية الساحقة من الشعب التي قاطعت في السابق وستقاطع هذه الامرة الانتخابات الخليفية الصورية. والملاحظ بوضوح ترويج مرشحين يشاركون الطاغية استضعافه الفئة الكبرى من الشعب بالشتم والقذف بلا وازع او ضمير او انسانية. وفي الاسبوع الماضي ظهر اسم "أميرة الحسن" كمرشحة اسست برنامجها الانتخابي على شتم المواطنين الشيعة الذين يمثلون اكثر من ثلاثة ارباع السكان. وقد أضرت هذه المرشحة بسمعة العصابة الخليفية اكثر مما الحقته من ضرر بالشيعة عندما اطلقت عليهم الفاظا بذيئة مثل "اولاد المتعة" و "حمير كرزكان" وغيرهما من الالفاظ. هذه المرشحة انما تعكس التوجه العام للسياسة الخليفية التي تمارس على البحرين وسكانها الاصليين من قبل العائلة الخليفية التي تشعر ان ايامها في الحكم باتت معدودة وان المفاصلة الكاملة مع الشعب قد بدأت. ولذلك اصبحت تحرض عملاءها على استهداف السكان الاصليين بهدف اهانتهم واستضعافهم من جهة، واشعار المجموعات السكانية المتعددة بحاجة كل منها لها للحماية من الآخرين. انها اساليب مفضوحة طالما استخدمها طغاة التاريخ واعداء الشعوب. ويشعر السكان الشيعة الذين يمثلون الغالبية الساحقة من السكان باستهداف ممنهج من قبل العصابة الخليفية التي احتلت البلاد في غفلة من الزمن الرديء واصبحت تمارس الفظاعات بحق الوطن والشعب.

الثالثة: يعرف الخليفيون موقع فلسطين في نفوس اهل البحرين الذين وقفوا مع الحق الفلسطين وضد الاحتلال الصهيوني منذ اكثر من سبعين عاما. وقد قدموا الشهداء على هذا الطريق كان آخرهم محمد جمعة الشاخوري الذي قتله الخليفيون امام السفارة الامريكية في نوفمبر 2001 خلال تظاهرة احتجاجية في إثر استشهاد محمد الدرة. وساهم البحرانيون في كسر الحصار على غزة اكثر من مرة، ونظموا المسيرات السنوية بمناسبة يوم القدس العالمي في ظروف صعبة جدا ولم تتوقف ابدا. مع ذلك فضل الخليفيون الانتماء الى معسكر الاحتلال، فبعث وفوده الى تل أبيب، واستقبل وزراء الاحتلال، وآخرهم الشهر الماضي لحضور مؤتمر نظمته اليونيسكو في المنامة. وعبر ديكتاتور البحرين عن اصراره على التواصل مع الاسرائيليين، ونسب اليه قوله مؤخرا: اذا كانت مستعدا لاقامة العلاقات مع ايران فلماذا لا اقيمها مع "اسرائيل"؟ هذه السياسة تسير بعكس اتجاه الرأي العام البحراني تماما. وفي هذه المرحلة التي يسعى تحالف 4 + 1 (السعودية ومصر والامارات والعصابة الخليفية بالاضافة للكيان الاسرائيلي) لترويج التطبيع بين العرب والصهاينة، يقف شعب البحرين، كما وقف دائما، موقفا مبدئيا يرفض الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والخليفي للبحرين. هذا الموقف كلفه كثيرا، فسقط شهداؤه على هذا الطريق واعتقل نشطاؤه بدون رحمة. ومن هؤلاء المهندس حميد البصري الذي كان من ضمن الوفد الذي شارك في كسر الحصار على غزة في العام 2010. الخليفيون اعلنوا بصراحة انهم يقفون في معسكر اعداء امة العرب والمسلمين وغاصبي فلسطين، وسمحوا للقوات الامريكية قبل 30 عاما باستخدام البحرين للانطلاق لضرب طائرة الايرباص الايرانية وقتل 290 شخصا كانوا عليها. انطلق الطراد الامريكي، فينسنت، من القاعدة الامريكية في البحرين واطلق صاروخه على الطائرة ثم عاد الى القاعدة.

هذه المحاور الثلاثة تشير الى مدى عمق الازمة في هذا البلد الخليجي الذي تزداد محنته يوما بعد آخر لسبب بسيط: ان الطاغية يعتقد ان بامكانه الاعتماد على الدعم الخارجي لضرب الشعب وتغيير هويتها وتركيبتها السكانية. وبلغ صلف هذه العصابة المجرمة ان تطالب بدولة قطر كلها. والسبب انها احتلت سابقا منطقة الزبارة في شبه جزيرة قطر، فاصبحت، وفق منطقها، تستحق السيطرة على قطر كلها. عقلية التوسع هذه خطرة على امن المنطقة واستقرارها، وتنذر بتوسع دائرة الخلاف مع قطر، خصوصا ان لدى الامارات اطماعا في كل من قطر وعمان، وانها ربما تكون وراء الاثارة الاخيرة من قبل الخليفيين عن رغبتهم في احتلال دولة قطر. وهذا غير ممكن الا بدعم

المعتقل المصاب أسامة الصغير يعاني الإهمال في العلاج.. وعائلته تطلق نداءا لإنقاذ حياته

دعا والد المعتقل المصاب الفتى أسامة الصغير لتمكين ابنه من العلاج المناسب، حيث لازال يعاني من إصابته بمقذوفة صوتية مباشرة وسلاح الشوزن (الإنشطاري) خلال الهجوم الدموي الذي شنته القوات الخليفية على اعتصام الدراز في 23 مايو 2017م وأسفر عن استشهاد خمسة معتصمين وإصابة واعتقال المئات.

وقد خضع أسامة الصغير – من بلدة أبوصيبع – للمحاكمة على خلفية مشاركته في الاعتصام بجوار منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم، وصدرت ضده أحكام بلغت 46 سنة، بالإضافة إلى إسقاط الجنسية لأكثر من مرة.

وشكت عائلة الصغير من مماطلة إدارة سجن الحوض الجاف في توفير العلاج له، حيث يعاني الآلام نتيجة الإصابة المباشرة في رأسه ويده، ومن مسافة قريبة، ما أدى لانتشار شظايا الرصاص الإنشطاري في جسمه وهي لازالت ثابتة حتى اليوم ما تسبب له معاناة مضاعفة.

وأطلقت العائلة نداءا لإنقاذ حياة الصغير ولتمكينه من العلاج، وأبدت الخشية على حياته ومن تعرضه لمضاعفات صحية في ظل الإهمال المتعمَّد، وهي خشية تتأكد – بحسب نشطاء – مع شيوع الأمراض المزمنة داخل السجون الخليفية جراء الإهمال الصحي والعلاجي، بما في ذلك الأمراض الخطيرة المسبّبة للوفاة.

وكان الصغير اضطر في نهاية أغسطس 2017 لتنفيذ إضراب عن الطعام احتجاجا على إهمال علاجه. وقد تعرض خلال اعتقاله للمضايقة وسوء المعاملة كما نُقل للحبس الإنفرادي في سجن الحوض الجاف.

وقد أُحتجز أسامة بعيد اعتقاله في إدارة التحقيقات

هيومن رايتس ووتش تدعو السلطات في البحرين

البحرين اليوم – (خاص)

دعت منظمة "هيومن رايتس ووتش" اليوم الجمعة 27 يوليو 2018 إن على السلطات الخليفية في البحرين إلى إعادة الجنسية إلى مئات المواطنين الذين نزعتها عنهم بأوامر تنفيذية أو قرارات محاكم منذ العام 2012، جعلت معظمهم بدون جنسية.

ونقلت المنظمة في تقرير لها اليوم عن "معهد البحرين للحقوق والديمقراطية" (بيرد)، بأن السلطات في البحرين نزعت منذ عام 2012 الجنسية عن 738 مواطنا على الأقل – 232 عام 2018 وحدها – من خلال عملية تفتقر إلى ضمانات قانونية كافية. وشملت العديد من الحقوقيين، والناشطين السياسيين، والصحفيين، وعلماء الدين. تُركت الغالبية العظمى من المواطنين البحرينيين الذين انتُزعت عنهم الجنسية عمليا بدون جنسية، كما تم ترحيل العديد منهم.

وقال إريك غولدستين، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "يبدو أن البحرين عازمة على الفوز بالمرتبة الأولى بين دول المنطقة في نزع الجنسية. بينما تدعي السلطات أن هذه الأفعال مُرتبطة بأمن الدولة، فهي في الواقع تُعاقب الكثير من الناس لمجرد التعبير عن المعارضة بشكل سلمي".

وأوضح معهد (بيرد) إن جميع قرارات نزع الجنسية المعروفة منذ 1 يناير أصدرتها محاكم مدنية أو عسكرية. كما وثقت هيومن رايتس ووتش انتهاكات واسعة النطاق للمحاكمة العادلة في نظام كلا المحكمتين، خصوصا منذ حملة السلطات القمعية ضد الاحتجاجات المناهضة للحكومة بعد عام 2011. وتشمل هذه الانتهاكات عدم الحصول على محامين، خاصة أثناء الاستجواب، وانتزاع اعترافات بالإكراه، بحسب الزعم.وفي 108 حالات قبل العام 2018، نزعت السلطات الجنسية مباشرة عن أشخاص من خلال مرسوم ملكي أو أمر من وزارة الداخلية، وفقا للمعهد.

وأكدت هيومن رايتس ووتش بأن قرارات المحكمة الجنائية تخضع للطعن، كما تخضع المراسيم الملكية والأوامر الوزارية لمستويين من الطعون في المحاكم. لكن المحكمة نادرا ما نقضت نزع الجنسية الصادر بأمر من وزارة الداخلية أو مرسوم ملكي، إن فعلت ذلك أساسا، وفق ما قاله ناشط حقوقي رفض ذكر اسمه لـ هيومن رايتس ووتش.

وبين 15 و25 مايو 2018، نزعت المحاكم التي حكمت في قضايا مختلفة الجنسية عما مجموعه 128 متهما، وفقا للمعهد. من بين أوامر المحكمة الأخيرة بنزع الجنسية، في 15 مايو، نزعت محكمة جنائية الجنسية عن 115 مواطنا بعد محاكمة جماعية واحدة، وحكمت عليهم أيضا بالسجن بتهمة تكوين جماعة إرهابية. في 21 مايو، نزعت محكمة جنائية الجنسية عن 9 مواطنين وحكمت عليهم بالسجن لمدد مختلفة بتهم مزعومة تتعلق بالإرهاب. ونزعت السلطات الجنسية عن 4 مواطنين آخرين في محاكمتين بين 22 و25 مايو. كما رحّلت الحكومة 8 أشخاص إلى العراق منذ بداية عام 2018، بعد أن نزعت المحاكم عنهم الجنسية البحرانية.

وأضاف تقرير هيومن رايتس ووتش بأن السلطات في البحرين أدخلت تعديلات على قانون الجنسية لعام 1963 في يوليو 2014. وتسمح المادة رقم 10 الآن لوزير الداخلية، بموافقة مجلس الوزراء، بنزع الجنسية عن أي شخص "إذا ساعد أو انخرط في خدمة دولة معادية" أو "إذا تسبب في الإضرار بمصالح المملكة أو تصرف تصرفا يناقض واجب الولاء لها".

وفي عام 2015، نزعت وزارة الداخلية الجنسية عن الحقوقي البحراني البارز سيد أحمد الوداعي، المسؤول في معهد (بيرد). كان على قائمة بـ 72 شخصا نزعت وزارة الداخلية جنسيتهم. وضمت المجموعة حقوقيين، وناشطين سياسيين، وصحفيين اتهمتهم السلطات بتشويه صورة النظام، والتحريض ضد النظام، ونشر أخبار كاذبة لعرقلة قواعد الدستور، وإهانة بلدان شقيقة، من بين مزاعم أخرى. يعيش الوداعي منذ 2012 في المملكة المتحدة ، حيث طلب اللجوء.

"وفي عام 2016، نزعت الحكومة الجنسية عن الشيخ عيسى قاسم، وهو رجل دين شيعي يُعتبر الزعيم الروحي لـ "الوفاق"، الجماعة الرئيسية المعارضة للحكومة والمحظورة حاليا. وضعته السلطات تحت الإقامة الجبرية حتى 9 يوليو، ثم منحته جواز سفر مؤقت للسفر إلى المملكة المتحدة من أجل إجراءات طبية عاجلة" بحسب التقرير.وسجنت السلطات البحرينية أو نفت حقوقيين بارزين في البلاد بعد محاكمات لم تحترم المعايير الأساسية للمحاكمة العادلة. كما

لجأت السلطات إلى مضايقة، وترهيب، وسجن ومحاكمة أفراد عائلاتهم. وقال غولدستين: "ما قامت به السلطات في البحرين من نزع جنسية مئات المواطنين ينتهك المعايير الدولية بوضوح.

التحرر هدف الشعب بعد 47 عاما — البقية من ص 1

البريطاني وانتهاء حقبة الحماية، الا ان فترة الاسترخاء النسبي لم تدم طويلا. ما بين الانسحاب البريطاني في مثل هذا الشهر من العام 1971 وحل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور في اغسطس 1975 هدأ الوضع نسبيا وان كان السجناء اليساريون يعانون ابشع اصناف التنكيل في السجون التي كانت تدار من قبل هندرسون وعصابته. وتؤكد رسالة وقعها اكثر من 20 من هؤلاء السجناء في 1974 ووجهت لرئيس المجلس الوطني معاناة شديدة وراء القضبان. كان الموقعون على الرسالة يطلبون من المجلس الوطني القيام بواجبه لوقف الظلم الواقع عليهم برغم "الانفتاح".

انطلقت ثورة الرابع عشر من فبراير ليس من اجل اصلاح الحكم الخليفي، بل لتحقيق تغيير جذري في نظام الحكم. فما بين حل المجلس الوطني في 1975 والغاء الدستور الشرعي نهائيا في 2002 ثبت للشعب ومن يتابع اوضاعه استحالة اصلاح الحكم الخليفي وتحويله من نظام رجعي متخلف ينتمي الى الماضي السحيق بثقافة صحراوية قاسية، الى منظومة حكم عصرية تحترم حقوق الانسان وتحمي الوطن وتسمح بالشراكة السياسية مع الوطن والشعب. وعندما انطلق شباب البحرين في ثورتهم المظفرة بعون الله، كانوا يدركون ان تغيير نظام الحكم أقرب للواقع من اصلاحه. هذا ما تعلمه الشعب من كتاب الله وتجارب الامم الاخرى ومعاناة اجياله على مدى عقود. هذا الشعب استلهم من كتاب الله احكامه وقيمه ومفاهيمه. فقد قرأ الآيات الكريمة: والذي خبث لا يخرج الا نكدا، وقرأ ايضا: ان الله لا يصلح عمل المفسدين. وقرأ كذلك: واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل، والله لا يحب الفساد. كما استوعب معاني الظاهرة الفرعونية ومدلولاتها في واقعه البحراني، وعلم ان تلك الظاهرة لا بد ان تنتهي بغرق فرعون وقومه لكي تصلح الامور. ولذلك لم يتردد في شعاره التاريخي: الشعب يريد اسقاط النظام. هذا الشعار بقي مصدر إلهام لعشرات الألاف من الموطنين الذين تعرضوا للتنكيل والتشريد على مدى اكثر من سبعة اعوام. هذا الشعب المناضل علمته التجربة ان بامكان الديكتاتور السعي لاخفاء الحقيقة وشراء مواقف الزعانف الرخيصة التي يغريها المال والمنصب فتخون شعبها وامانتها، وتتنكر لدماء الشهداء وتصبح مستعدة للحس قصاع الطغاة. هذا ليس جديدا، فقد شهد مصاديقه بعد كل ثورة او انتفاضة، ورآى التافهين من البشر يرتدون العباءة والعقال ويتوجهون الى قصور الطاغية بعد ان يتخلوا عن ضمائرهم وعقولهم وايمانهم، ويصبحوا عبيدا للشيطان. ويعلم هذا الشعب ايضا ان تلك المحاولات لم توفر للحكم قوة او شرعية، لعلمه ان هؤلاء الذين يسعى للتباهي بهم ليسوا سوى مرتزقة رخيصين لا يفيدونه ابدا. وسيكونون هذه المرة أقل فائدة له لان الشعب الذي قدم التضحيات الجسيمة من شهداء وسجناء ومعذبين ومبعدين، ازداد وعيا واصرارا وصمودا. هذا الشعب يرى قائده الديني والسياسي مبعدا عن وطنه بعد ان تراجعت اوضاعه الصحية نتيجة الحصار الظالم الذي فرضه الديكتاتور عليه اكثر من عامين.

عالم رباني هتف الوطن باسمه

هذه الارض تشتكي والسماء — باسرات سحابها والفضاء
وبأنحائها تنوح البواكي — وعلى أفقها تلوح الدماء
عن خميلاتها تغيب طيور — من ثراها النقيع غاض الماء
يا رفيقي اين تلك الليالي — اين منها الصلاة والاتقاء
ثلة جللتها دماؤها وجراح — هتف العيش باسمها والفناء
صدقت وعد ربها فتجلى — ربها في قلوبها والنقاء
صاغها من سناه رب الليالي — فهي نور يلوح منه الضياء
من محيا شبابها بسم الدهر — وغنت بلابل حسناء
هتف الكون باسمهم يا لعمري — انها صرخة صداها غناء
لاح نور مقدس من أوال — من ثنايا الوجوه عم السناء
واحتواها الجلال وهي تصلي — لأوال صلاتها والدعاء
زمجرت كالليوث وهي غضاب — رددت ما تقوله الاصداء

ها هنا أنت يا أوال فهيا — نمتطي المجد فالمعالي ارتقاء
شيخك العالم الكبير جلال — وشموخ وعزة وعطاء
لم تزده السنون الا صمودا — ليس فيه تأرجح وارتخاء
خسيء الدهر ان يعيش ذليلا — من على بابه أريقت دماء
وعلى جانبيه يصدح شعب — وعلى دربه يطيب الحداء
وبارض الدراز كان هلالا — كلما حاصروه شع السناء
من ينابيع فكره عاش جيل — فهو في كل بقعة معطاء
ليس عيسى الا خيال اوال — هكذا شاء ربنا والقضاء
ان يعش عاشت البلاد بخير — او يمت عمنا جميعا فناء
وليوث مكبلون بأسر — انما الاسد وثبة واعتلاء
كذب الظالمون فالشعب باق — لم يزل ثائرا وفيه الوفاء

شعب البحرين اليوم لا يقبل بالانشغال او التشاغل بغير شؤون الثورة والتغيير، ويرفض ان يناقش اداء العصابة الخليفية في مجال الحكم وعلى مستوى الوزارات والخدمات، كما لا يشغل نفسه بمناقشة مشاريعهم الفاشلة خصوصا انتخاباتهم لمجلسهم الصوري الذي اثبتت تجربة ربع قرن من وجوده فشله الذريع وعجزه عن التحول الى مؤسسة تشريعية مستقلة. فلا يمكن انشاء برلمان في ظل حكم استبدادي ديكتاتوري. ولن تستطيع اموال النفط في تغيير الحقيقة ابدا. الشعب البحراني لا يريد مناقشة انتخابات الطاغية التي يسعى لاستخدامها سلاحا ضد الشعب، كما يستخدم كافة الوسائل الاخرى المتاحة. فكل الخدمات والمشاريع التي تقوم بها الدول عادة كمسؤولية عليها، يستخدمها الطاغية الخليفي سلاحا ضد الشعب. حتى الرعاية الصحية اصبحت سلاحا يحارب بها ابطال الوطن مثل الشيخ عيسى قاسم والاستاذ حسن مشيمع والدكتور السنكيس والشباب المعتقل المحروم من الرعاية والدواء. فما عسى ان يكون مشروعه الانتخابي المقبل؟ اذا كان هذا المشروع قد فشل في السابق عندما كان بعض قطاعات المعارضة يشارك فيه، فكيف سيكون افضل في الاوضاع الحالية بعد المآسي التي حلت بالوطن والشعب؟ وفيما يستعد شعبنا للاحتفاء في 14 من اغسطس بالذكرى السابعة والاربعين لاستقلاله، فانه يصر على ان تكون الذكرى محطة اخرى على